الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسؤول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

عدد ٢٢٨ السنة الرابعة - يوم الاربعاء ٢٣ صفر ١٣٥٦ - ٥ ماي ١٩٣٧

«EL IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

كيف ذهبت ثروة الاوقاف العامة

لقد قلنا في العددين الماضيين ان الحكومة قد تصرفت في املاك واموال جمعية الاوقاف تصرف المالك في ملكه حتى اخرجتها من ثروتها العقارية العظيمة واوقفتها بسبب تلك المعاملة السيئة والتصرفات العابثة على شفا الهاوية التي لا قرار لها حتى انها صارت تستجدي في آخر كل شهر ما يلزمها من النفقات الضرورية وما يجب عليها ان تدفعه لموظفيها وتلكأ ادارة المال في اقراضها ما تريد حتى صار موظفوها لا يتناولون مرتباتهم الا بعد ايام من الموعد الذي يتناول فيه موظفو الادارات الاخرى مرتباتهم. وتكررت هذه المصيبة في الاشهر الاخيرة وتطورت الى ما هو اخطر حتى لقد داخل الجزع نفوس الموظفين وكادوا ان يفقدوا الاطمئنان. فزادها ذلك اضطرابا في سير الامور وخللا في اعمالها لا ينكره الا مكابر عنيد.

كل ذلك والحكومة متهاونة بمعالجة العجز في ميزانية الجمعية ولا تريد ان تعترف بما عليها من مسئولية كبرى فيما جرته على الجمعية بتصرفاتها من مصائب وويلات. وافضى الامر برجالها الى حد محاولة انكار ما اكرهت الجمعية عليه وحمل اللجنة التي الفتها للنظر في الموضوع على نسيان الماضي بما فيه وغض الطرف عنه.

ولقد ابنا في مقالينا السالفين بعض ما فعلته الحكومة مع الجمعية. ونرى اليوم ان نشفع ذلك بذكر بعض امور تفصيلية نسردها سردا خاليا من التعليق لان التفاصيل سوف تغنينا عنه وتوضح لكل ذي عينين كيف كانت التصرفات تجرى لاخراج الجمعية من ثروتها بابخس ثمن واحيانا بدون ثمن لفائدة الاستعمار او لفائدة بعض مصالح يجب ان تقوم بها الدولة وان تنفق عليها من الميزانية العامة لا من ميزانية الاوقاف التي هي ميزانية خاصة متكونة من اموال اعدها اصحاب الخير من المسلمين لتصرف على القيام بالشعائر الدينية حتى لا تكون اقامة الشعائر عرضة لتقلب الحكومات واختلاف اهوائها. فاذا بهذا الاحتياط الذي اتخذه اسلافنا الكرام يذهب هباء منثورا بسبب تصرفات الحكومة حتى اندكت ثروة الاوقاف العظيمة واصبحت معظم اماكن العبادة خرابات او مهددة بالخراب العاجل والشعائر معطلة. وحتى اصبح الخراب والاهمال هما الشعار الخاص بالوقف رغما من الادارة الواسعة النطاق وحسن النظام اللذين جاءت بهما الحماية وكانا مصدر للمن علينا من الافواه الرسمية وغير الرسمية.

واول ما يذكره كل تونسي بمرارة وألم لا يمكن ان ياتي عليهما الزمان. هو الصورة التي خرجت بمقتضاها جمعية الاوقاف من ثروتها العقارية لفائدة الاستعمار. فقد كانت الفكرة التي سيطرت على حكومة الحماية بعد ان انقضى زمان استقرار الحماية وتفرغ الاستعمار للتبسط والانتشار. ان تخصص املاك الدولة واملاك الاوقاف العامة لفائدة انتصاب اكبر عدد ممكن من المعمرين وخصص اعتماد كبير في الميزانية للصرف على جلب المعمرين من فرنسا وعلى اقرارهم في اماكن لائقة وعلى الاشهار في فرنسا لتشويق الفرنسيين الى الاقبال على القدوم لهذه البلاد

في هذه الاثناء قدمت الحكومة مشروع الامر القاضي بان تخصص ادارة الاوقاف مساحة معينة كل عام اقلها ٢٠٠٠ هكتار من اراضي الاوقاف العامة لفائدة الاستعمار. وكان الذي تولى تقديم المشروع الى الوزير الاكبر اذ ذاك ليتولى عرضه على الطابع السعيد هو م. روا الكاتب العام للدولة التونسية وقتئذ. وكان يعارض المشروع ويظن ان المرحوم السيد العزيز بوعتور يرفضه ويستند للاستياء على ذلك الرفض ليقنع الحكومة بخطأ هذه الفكرة ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان واشتغل الوزير بامور عائلية هامة - وما اكثر مصائبنا من الامور الخاصة - فامضى في مشروع الامر وقدمه للطابع السعيد بدون ان يثير حوله اي اعتراض واعاده على ما يرويه الرواة في يومه الى الكاتب العام الذي اندهش كل الاندهاش لما وقع واعرب لبعض اخصائه بما كان ينويه وبانه بعد ان تم التونسيون اصحاب المصلحة الاصلية - رغبة اصحاب الفكرة فانه لا يستطيع ان يفعل شيئا. فعلى التونسيين ان يتحملوا بعد ذلك سوء نتائج اعمالهم

ولقد صدق الرجل فانه لم يكد يصدر امر غرة نوفمبر سنة ١٨٩٨ حتى شمرت ادارة الفلاحة عن ساعد الجد وشرعت في تحويل الاراضي الخصبة في الشمال على الاخص من الاوقاف الى ايدي الاستعمار وكانت التراتيب التي اقتضاها الامر المذكور ان ادارة الفلاحة تحرر في نوفمبر كل عام جريدة تحتوي على العقارات التي تنوي معاوضتها بقيمتها دراهم وبدون اشهار ثم تعرضها على موافقة الحضرة العلية. وكان الامر العلي الذي يصدر بالموافقة ينشر في الرائد الرسمي ومنه يعلم الناس مساحة ما كان يوزع على الاستعمار كل عام. حتى حدثت حركة تذمر في الاوساط التونسية التي بدأت تستيقظ عندئذ للخطر. وحينئذ صار امر الموافقة الذي يزيد اطلاع الناس عليه في شدة التذمر لا ينشر في الرائد الرسمي واذا نشر فانه ينشر بدون الجريدة التي تحوي التفاصيل وذلك رغبة في اخفاء الحقيقة المؤلمة عن الراي العام الاسلامي.

وكان اول امر نشر صدر به الرائد الرسمي عدد ٨٩ الصادر في ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٩٩ يتضمن الموافقة على جريدة طويلة الذيل من اسماء اراضي الجمعية التي احيلت للاستعمار كائنة جميعها باحسن المناطق الشمالية تبلغ مساحتها ٤٤١٢ هكتار. ونشر الامر الثاني في الرائد الرسمي عدد ١٠١ الصادر في ١٩ ديسامبر ١٩٠٠ ومساحة العقارات التي تضمنها تبلغ ٥٩١٦ هكتارا. واستمر الحال على هذا المنوال الى سنة ١٩٠٤ حيث نشر نص الامر العلي بدون ان حذفت منه الجريدة الحاوية للتفاصيل وفي الاعوام التي بعده لم نجد اي اثر لامر مشابه له في مجموعات الرائد الرسمي. ومع هذا فلا يزال امر غرة نوفامبر ١٨٩٨ قائما نافذ المفعول وادارة الفلاحة مستعدة لتطبيقه كلما تحول عقار ذو اهمية للاستعمار من صفة وقف خاص الى وقف عام. لذلك فالواجب على اللجنة ان تشير على الحكومة بنسخه قبل كل شيء حتى تسد هذه الهاوية التي لا قرار لها والتي ابتلعت ثروة الجمعية العقارية والحقت بها اعظم الضرر.

وقد اقتضى الامر المذكور ان ادارة الفلاحة وادارة الاوقاف يجريان تقويم كل عقار بواسطة خبيرين تعين احدهما كل واحدة منهما وهذان الخبيران يضعان القيمة المناسبة للوقت والحال فكانت الجمعية تعين في الغالب الامين الفلاحي المرحوم السيد الحاج احمد الصنادلي وادارة الفلاحة تعين مهندسا فلاحيا. وكانت كل عملية تقويم تثير اشد الخلاف بين الطرفين حيث كان خبير الجمعية يقوم قيمة انصاف ونزاهة واحتياط لجانب الوقف بينما خبير ادارة الفلاحة يتمسك بقيمة مضحكة حتى في وقت انخفاض اسعار الارض. ولا سبب في ذلك الا لان الامر العلي قد اناط بعهدة مجلس الوزراء ورؤساء الادارات مهمة فصل الخلاف فكان هذا المجلس يفصل في كل خلاف بزيادة طفيفة على قيمة خبير ادارة الفلاحة ويصدر الاذن للجمعية باتمام المعاوضة حتى ضج الامين المذكور من هذه الحالة واستقال. وبهذه الكيفية خرجت معظم اراضي الاوقاف بثمن يبلغ مائة فرنك للهكتار او اكثر من ذلك بقليل.

ومن الملاحظ ان المذهب الحنفي الزكي الذي يجيز معاوضة الوقف قد اشترط ان تكون القيمة التي يتسلمها جانب الوقف مضاعفة عن القيمة المعتادة احتياطا لجانب الوقف كما اشترط مراقبة القاضي الشرعي وموافقته على الاجراءات حتى لا يكون هناك اي شك في وقوع اي تفريط في حقوق الوقف. ولكن الحكومة لم تاخذ من هذا كله الا مبدأ جواز المعاوضة وضربت بالباقي عرض الحائط

والآن نريد ان نبسط لقرائنا صورة عن بعض اجراءات المعاوضات حتى يعلموا كيف ذهبت اوقاف اسلافهم الكرام وكيف احترقت هذه الثروة العقارية الضخمة في ذلك الاتون الملتهب :

هنشير « البزازية » معروف يضرب به المثل في خصوبة الارض حتى ان العامة تقول « هل انت حارث في هنشير البزازية ؟ » هذا الهنشير وقعت معاوضته بمقتضى الامر السابق الذكر الذي ينص على ان لادارة الفلاحة ان تحل محلها في المعاوضة اي معمر تقدمه لهذا الغرض. وبعد ان تمت اعمال التقويم واسفرت عن تعيين قيمة الهنشير بمائة وثمانين الف فرنك قدمت ادارة الفلاحة اسم المعمر م. كريتي المشهور الذي اطلق اسمه فيما بعد على المركز الاستعماري « كريتفيل » فحررت الجمعية عقد المعاوضة باسمه وسلمت له الهنشير قبل ان يدفع الثمن ولما طالبته به امتنع من الدفع

(البقية بالصفحة الثالثة)

خطة كوميسارات العدلية

لقد تهيأ لنا - بمناسبة اشتغالنا بفضيحة المجلس العدلي بالكاف التي اهين فيها القضاء التونسي باجمعه اهانة مرة لم يغسلها ما اتخذته ادارة العدلية من الاجراءات العديمة القديمة - ان نطلع على كثير من الامور التي تتعلق بوظائف كوميسارات العدلية وكيفية قيامهم بوظائفهم التي يتقاضون عنها المرتبات الضخمة من الميزانية التي نات باحمالها حتى ادركها العجز واصبحت تحتاج الى الاقتصاد الدقيق.

ونريد اليوم ان نتهز من حديث المجالس والاوساط التونسية عن حادثة كوميسار الكاف فرصة تلفت فيها انظار الراي العام لوجود هؤلاء الكوميسارات الذي اصبح لا مبرر له الا ما يسيطر على ادمغة السادة المتفوقين من وجوب السير على منهاج الادارة المباشرة في كل فرع من فروع الحكومة وجعل الفرنسيين مسيطرين على كل شيء، واحلالهم في الوظائف الرئيسية بصورة يفهم منها الموظف التونسي انه غير جدير بالثقة وغير اهل للتمتع بالنفوذ في اي ادارة من ادارات بلاده ولو بلغ من الثقافة والكفاءة والمقدرة ما بلغ.

ليس في استطاعة أي رجل تحلى بالنزاهة والانصاف في النظر للاشياء على وجهها الصحيح ان يجد تعليلا غير هذا للنظام الذي تجري عليه العدلية التونسية اليوم. فقد وجد القوم انه لا سبيل الى الغاء المحاكم التونسية واحلال المحاكم الفرنسية محلها بصورة جملية الا من طريق الاعتداء الصريح على المعاهدات. فاقلعوا عن الاقدام على تنفيذ هذه الفكرة موقتا الى ان يتمكنوا من التغلب على هذه العقبة الكأداء. واستعاضوا عن ذلك بالاعتداء عليها اعتداء تفصيليا واقتاصها من اطرافها وتضييق دائرة نظرها الى ادنى حد وسلب استقلال قضاتها وارهاقهم بالمراقبة الشديدة من جميع الوجوه بدون مبرر مقبول.

فالبرغم مما يلوكونه في مقام الامتنان على التونسيين من ان العدلية التونسية مدينة للحماية برقيها وتنظيمها على مقتضى القواعد العصرية فقد كانوا يسايرون مظاهر تطورها في دائرة النظام والرقي بالزيادة في انتقاص اطرافها وسلب نفوذها واستقلالها وتضييق دائرة النظر التي تعمل فيها. وما زالوا بها حتى جاءها م. ديبلا فوضع الاغلال في عنقها واذل رجالها ووضع لها من الانظمة والقوانين ما صيرها به مرتعا خصيبا للنفوذ الاداري المطلق وربطها بنظام يشبه نظام المراقبات المدنية ازاء العمال وكان عماده في تنفيذ ذلك هو نظام الكوميسارات الذي وجد قبله فقلبه هو رأسا على عقب حتى جعله جهازا موفيا بالغرض الذي وضعه نصب عينيه. وحينما ادرك النجاح في تنفيذ هذه الخطة الاستعمارية البحتة توسع في الامر واضاف تحسينا آخر على الجهاز باتزاع خطة رئيس محكمة التعقيب العليا من ايدي القضاة التونسيين ووضعها في ايدي الفرنسيين. واعجبت الحكومة بالفكرة فاهتمت بتعميم نظام الكوميسارات على المحاكم الشرعية تمهيدا للتداخل في شؤونها والعبث باستقلالها هي ايضا تحت ستار الاصلاح حتى تم لهما ما ارادت ونجحت في ذلك على طول الخط.

ولسنا الآن بصدد بسط هذه الاشياء بسطا تفصيليا مدققا وانما اشرنا اليها مجرد اشارة لتصوير الفكرة الاستعمارية تصويرا واضحا يساعد الرأي العام التونسي على التنبه لادراك الاخطار الحافة به من كل جانب ادراكا صحيحا مبنيا على المشاهدة والاستنتاج. فلنكتف الآن بهذا القدر ولنثن عنان الحديث الى مسألة الكوميسارات التي كانت هي الدافع الاصلي لنا على التعرض لهذا الموضوع وعلى كتابة هذا المقال.

والملاحظ لقرائنا اولا ان خطط الكوميسارات تقلبت في ثلاثة ادوار متعاقبة بدأ الدور الاول منها عند صدور الامرين العليين المؤرخين في ١٠ و ١١ جويلية ١٩٠٦ - فقد احدثت خطة الكوميسار في ادارة العدلية بمقتضى هذين الامرين واسندت لفرنسيين بعد ذلك بعدة اعوام او قبل الحرب العامة بقليل لكن الوظيفة لم تكتس وقتئذ الصبغة التي لها اليوم من وجود كوميسار بازاء كل محكمة وجعل الوظيفة المذكورة جزءا متمما لهيأة المحكمة كما يقضي به قانون المرافعات الجنائي بل كان الكوميسار موظفا اداريا يعمل بجانب مدير الامور العدلية كسائر الموظفين الاداريين ولا وجود له البتة في عمل المحكمة القضائي. حتى انهم لم يروا ما يدعو لوجوده في المجالس الآفاقية.

ثم كان الدور الثاني في اواسط مدة الحرب في عام ١٩١٦ تقريبا حينما عين السيد خليل بوحاجب وكيلا للحق العام بمحكمة الدريبة ومعتمدا للدولة لديها : ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر وظيفة الحق العام بجانب المحكمة تحت هذا العنوان بينما بقيت وظيفة الكوميسار الاولى على حالها وبقي شاغلها موظفا اداريا يعمل بديوان مدير الامور العدلية ولا شأن له باعمال المحاكم. واستمر هذا الدور الى ان اعلن فصل الادارة عن القضاء في عام ١٩٢١ ذلك الفصل الوهمي. وحل م. ديبلا صاحب الافكار الرجعية المفسدة لكل شيء تونسي على رأس ادارة ادارة الامور العدلية ونظم قانون المرافعات الجنائي التونسي وفق هواه وامياله الرجعية وفكرته العنصرية

في هذا الوقت دخلت وظيفة الكوميسار في الدور الثالث اعني جعلها موازية لوظيفة مراقب مدني وتشكلت في هذه الصورة التي نراها اليوم. وفي هذا الوقت بدأ م. لوسيان سان بتنفيذ الفكرة التي ابتدعها وهي « سياسة المشاركة » التي من نوع مشاركة الراكب للفرس. فكان تنظيم العدلية التونسية جاريا على مقتضيات هذه الفكرة وجاعلا كل سلطة بها في ايدي الفرنسيين وما هو بيد التونسيين لا يعدو ان يكون شبحا بلا روح. بحيث كان هذا النظام له شبه قوي بنظام المراقبات المدنية التي استحوذت على كل سلطة وقيدت الادارة

(البقية على الصفحة الرابعة)

الحكومة وجمعية الاوقاف

(بقية المقال الافتتاحي)

وتقومها تمهيدا لاتمام هذه العملية التي تنتظر الانجاز كنتيجة لعمل هذه اللجنة.

ولقد ابنا في مقالنا السالف تصرفات الحكومة وعبثها بثروة الجمعية واموالها ومسؤوليتها الحاضرة التي توجب عليها القيام بتسديد عجز ميزانية الاوقاف الحالي كما تقوم بتسديد عجز السكك الحديدية. ان لم يكن وفاء بجميل الجمعية التي وضعت كامل ثروتها العقارية على ذمة الاستعمار وساعدت بذلك على نشره مساعدة لولاها ما انتشر هذا الانتشار العظيم وما شكت الجمعية من ضيق او عجز واشراف شافية الهلاك.

ونضيف اليوم على ما قلناه في العدد الماضي ان الحكومة سارت في معاملتها لجمعية الاوقاف على اعتبارين متباينين كل التباين. وبما ان الجمع بين النقيضين مستحيل استحالة عقلية فقد نشأ عن محاولة الحكومة ان تجمع بينهما في معاملة جمعية الاوقاف. ما نراه اليوم من اضطراب احوال الجمعية وتخبطها في الديون الفادحة والعجز المتزايد كل يوم

واول هذين الاعتبارين اللذين تعامل الحكومة الاوقاف على مقتضاهما. انها ترى شبها بين الاوقاف العامة وبين املاك الدولة ولذلك تعمد الى التصرف فيها كما تشاء وتوزيع ريعها على مختلف مصالحها والتفويت فيها للاستعمار. وتكلف موظفيها بخدمات خارجة عن القيام بشؤون الوقف الى غير ذلك من التصرفات.

وثاني الاعتبارين لا تذكره الحكومة الا عند مد يدها الى الجمعية لتقاضي الضرائب البلدية والدولية منها كما تتقاضاها من افراد الناس. وحينئذ فقط تذكر ان املاك الاوقاف تشبه املاك الاشخاص فيجب ان تدفع الضرائب كما يدفعها سائر الافراد. وتذكر ايضا عند ما تصدر قانون التمسك في اكرية المحلات فتحيه على املاك الجمعية بينما يستثنى منه املاك الدولة والمجالس البلدية

فالجمعية « تتمتع » من كلا الاعتبارين بما فيهما من غرم اما الغنم من احدهما فلا سبيل اليه. وهذا سبب آخر من اسباب الازمة الحاضرة يجب ان تبحث فيه اللجنة وتبت براي قاطع في معاملة الجمعية على احد الاعتبارين. حتى تعرف الجمعية ما لها وما عليها

ولا حاجة بنا الى القول ان الموافق للعدل ولحقيقة الواقع هو الاخذ بثاني الاعتبارين لان الوقف العام ما هو الا ملك خاص ولا فرق بينه وبين الوقف الخاص فكلاهما باق على ملك المحبس وكلاهما يقرر له الشرع الاسلامي صبغة الدوام والتقديس. ولا فرق بينهما الا من جهة استحقاق الريع. حيث ان الاستحقاق في الوقف العام يكون غالبا بالصفة بينما هو في الوقف الخاص يكون غالبا للشخص المعين. ومنزلة جمعية الاوقاف هي عين منزلة مقدم الوقف الخاص بلا فرق فيجب ان لا يخرج تصرفها عن دائرة تصرفاتهم والا فان النظر الشرعي يقتضي عزلها عن التصرف وتعيين مقدم ثقة بدلا عنها.

ان الحكومة تعرف الحق ولكنها تريد ان تتعامى عنه لتتفصى من المسئولية ولتبقى مطلقة اليد في الانتفاع بثروة الاوقاف العامة

فضيحة الاعتداء على كرامة القضاء

(بقية المقال الثاني)

بعد هذا البحث فقد بلغنا انها تفكر في ابدال مطبوعات الادارة « الناقصة » بمطبوعات اخرى خالية مما يجرح عواطف السادة المتفوقين امثال م. قيرو. ويتضمن عبارة « السيد المدعي العمومي » كما قررت نقلة م. قيرو الى مجلس القيروان وتفكر في نقلة الرئيس والسيد عبد الباقي بوفائد المعتدى عليه الى جهة اخرى

واذا رضيت الادارة عن هذا الحل فان الراي العام التونسي لا يرضى به ابدا لانه لا يتضمن تسليط العقاب على التونسيين بجريرة ارتكبها فرنسي معتز بتفوقه وبعنصريته. ولان النقل الذي نال المعتدي غير متمش على قواعد العقاب الاداري المقررة بمقتضى نصوص قانون المتوظفين بل الانصاف يقتضي ايقاف الكوميسار حالا عن مباشرة الوظيف واحالته على مجلس التاديب وفوق ذلك فان نقل الموظف من جهة الى اخرى اذا لم يكن نتيجة حكم من مجلس التاديب يلزم الادارة بان تغرم للمتوظف مصاريف باهظة تدفع عن سخاء بالنسبة للمتوظفين الفرنسيين وعلى الاخص اذا كانوا في مثل درجة كوميسار المجلس العدلي

الا لو كان الذي فعل هذه الفعلة تونسيا والمعتدى عليه فرنسيا ماذا يكون صنيع الادارة ياترى ؟. لا شك انه لو وقع اقل مما وقع من م قيرو لزلزلت الارض زلزالها واخرجت الادارة اثقالها. اما وقد كانت الكرامة المعتدى عليها والحمد لله - كرامة القضاء التونسي فالامر هين لا يقتضي تحريك نصوص القانون وزعاج موظف فرنسي عال بالاحالة على مجلس التأديب. بل تكفيه هذه النقلة من الكاف ذات الطقس البارد الموافق لطقس مسقط رأسه الى القيروان ذات الطقس الصحراوي الحار. ولتتكفل له الميزانية السخية بمصاريف الانتقال ولتحيى سياسة الميز والتفوق الى الابد !

وما دام الذان يغسلان الاهانة التي الحقها « سيد » فرنسي بالقضاء التونسي - هما م. لاموت صاحب الميول الرجعية المعروفة وتلميذه م. ديبلا وصنيعته وم. ديق الذي تدل معاملته للحكام العالين فضلا عن صغار المرظ ين على ما عنده نحو الجنس التونسي من احتقار واستهانة - اذ انه يرد تحية كبار القضاة بهز الرأس واحيانا باشارة بالعصا او باصبع. واذا دخل واحد منهم الى مكتبه فانه لا يقوم له كما تقضي به اللياقة بل يصافحه جالسا وباليد اليسرى دائما (ونرى انهم هم الذين جنوا على انفسهم اذ لو اوقفوه عند حده من اول مرة لاقلع عن تكبره وعظمته الفارغة) - نقول ما دام هذان هما اللذان سيقومان بفصل المشكل فانه لا تستغرب اي نتيجة. وربما نسمع قريبا انهما سيطلبان توسيمه هو ايضا بنيشان الافتخار

والواقع ان الحادث بما له من نتائج وتطورات قد تجاوز نطاق مامورية هذين الموظفين فالواجب ان يشتغل به جناب المقيم العام بنفسه حتى لا يكون العقاب المتخذ فضيحة اخرى اشد وقعا من الفضيحة الاولى ومن توسيم جندرمة التلوي المعتدين وتوجيه التهمة ضد جرحى الفاجعة كما تشاء، من دون ان تتحمل ما ينشأ عن ذلك من التكاليف والمسئوليات. وهذا ما لا يمكن ان يقبل به احد من المسلمين التونسيين بعد الآن.

محمد المنصف المنستيري

ملاحظة - قلنا في العدد الماضي ان الكنيسة تتقاضى اعانة من الاوقاف وهذا بظاهره غلط. وبيانا للواقع نقول ان الامر يرجع الى « شيك » امضي في عهد ادارة السيد علي السقاط به مبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك لم يعين فيه الجهة التي سلم اليها وبالطبع لم يرسم ذلك بدفاتر الجمعية. وقد شاع وقتئذ ان المبلغ اعطى اعانة للكنيسة. وهذا هو الذي اشرنا اليه اشارة نعترف انها لم تكن واضحة كما اوضحناها الآن

حول سياسة الميز

قرات في عدد ٢٢٦ من جريدة الارادة كلمة تحت عنوان « الميز في كل شيء » طرق فيها الكاتب موضوع عدم اعتبار وتنفيذ قرارات الوزير الاكبر الا بعد موافقة المقيم العام وبخلاف ذلك قرارات المديرين فانها قابلة للتنفيذ بمجرد صدورها عنهم غير محتاجة الى موافقة اي احد. وابدى الكاتب تعجبه من امضاء الكاتب العام بهذه القرارات عوضا عن المقيم العام في وقت وجود هذا الاخير بالديار التونسية. حقا كما قال الكاتب انه لامر محزن جد ناطق في ابلغ عبارة بسياسة التفوق التي اوصلت البلاد الى ما هي عليه من سلب نفوذ اصحابها بعد سلب اراضيهم وتركهم كصور يقومون بادوار تمثيلية محزنة ... وقد شاءت السياسة الغاشمة ان تقرر هذا التصرف وتجعله قانونا مسطرا حيث ان م. ريكتنفالد يقول في دروسه - التراتيب التونسية - ان الاوامر العلية لا تاخذ صبغة التنفيذ الا بعد ان يصادق عليها المقيم العام كما ان قرارات الوزير الاكبر لا تكتسي تلك الصبغة الا بعد موافقة الكاتب العام وامضائه عليها. وربما اخذ من ذلك السيادة المزدوجة

يلقي هذا السم في افكار الشبية حتى يتوهم غير المطلع ان هذا جاءت به معاهدة الحماية وانها لم يقع الاعتداء عليها فيتقرر في ذهنه ويستسلم ...

وبالجملة فالناظر الى احوال اداراتنا ومؤسساتنا يرانا في ديارنا غرباء. كل شيء قد سلب من ايدينا. وربما ياتي يوم يصير غير ممكن البت في مسالة ولو تافهة الا بعد استئذان الوزارة الفرنسية واداراتها ويومئذ يتم الالحاق انشودة المتطرفين

اني ارى ان السياسة الغير المستقيمة سائرة نحو جمع كل شيء في دار فرانسا. ولهذا السبب وحده كان القائم بخطة الكتابة العامة والمعتمد بالسفارة واحدا ولكن يسترون هذا الامر بحث الاقتصاد في المصاريف ... وبعد ان يتم التحصيل على جميع السلط في دار فرنسا التي وظيفتها حسب نصوص الحماية المراقبة والاشراف والارشاد لا غير. بعد هذا يتجاوزون الى الخطوة الاخيرة وهي نقلة الامور كلها الى ما وراء البحر. فهل يليق بنا ان نبقى مكتوفي الايدي لا نبدي حراكا امام هذا التيار الجارف

اظن ان كل من له ذرة من العقل لا يقبل بهذا مطلقا. فالواجب حينئذ ان نعتمد على انفسنا وان لا ناخذ بالمواعيد التي سئمنا سماعها حيث لم تقترن لحد الآن ولو بما يكون كبرهون على التنفيذ والسير في الطريق اللائق. يلزمنا ان نقف وقفة رجل واحد ونمنع كل محاولة يراد منها سلبنا اي شيء من الامور التافهة التي بقيت لنا. ونعمل بكل قوانا لاسترجاع ما اغتصب منا. وربما لولا غفلة من تقدمنا لما وصلنا الى الحالة التي نحن عليها الآن ولما وقع التعدي على نصوص الحماية

ولنختم هذه الكلمة بمثال يتضح فيه الميز والتفوق كالشمس في رابعة النهار

صدر اخيرا قرار من المعتمد بالوزارة العدلية في فتح مناظرة لاخذ نساخين للمحاكم الشرعية بينما لم تقع تسمية من قبل في مناظرة سنة ١٩٣٢ بل خول لهم هذا القرار خمسة وعشرين نكتة تزاد لهم اذا دخلوا في هذه المناظرة واشترط القرار - رفقا بالضعفاء ان تقدم المطالب على اوراق مطبوعة. كما اطلعت على اعلان مناظرة اخرى بادارة البريد مخصصة للمحرومين من ابناء الجالية الفرنسية كأن ليس في التونسيين من يمكن له ان يقوم بهاته الخطط او يشارك فيها وتضمن هذا الاعلان ان تكون المطالب على اوراق بسيطة. فما معنى هذا التصرف يا ترى وهذا الميز في المعاملة ؟ واين تشريك التونسي في الوظائف وادارة شؤون بلاده ؟

الحقيقة ان سياسة المشاركة ولو قيدت بعدة قيود من « حقة » وغيرها ما هي الافخ لا صطياد الغفل من ابناء البلاد الذين لا يهتمون الا بالظواهر ولا يصبرون على الجهاد المتواصل والكد المستمر لادراك غايات بعيدة - وهم بكل اسف كثيرون في هاته الارض المسكينة - فليس هناك سياسة جديدة طبقت فعلا واما اجراء الامور التافهة ذرا للرماد في العيون والقول المعسول فانه لا يثمر ولا يغنينا فتيلا. وان سكن الروع موقتا. تونسي

لجنة الاحتفال

برجوع الحضرة العلية

بمناسبة انتقال الحضرة العلية دام عزه وعلاه من منتزهه الشتوي بقصر اوزره المعمور بمرناق الى قصر الامارة العامر بالمرسى يوم ١٦ ماي القابل فقد تشكلت لجنة من وجهاء واعيان المرسى لتنظيم الاحتفالات التي ستقام احتفاء بمقدم جلالة الملك المعظم ادام الله بقاه تتركب من السادة :

الرئيس : السيد عبد الستار البحري

كاهيتاه : الحكيم فلوس والبير بونداف

المراقب العام : السيد الشاذلي بو دربالة

كاهيتاه : البير زميت والسيد بونديتي

الكاتب العام : السيد الحبيب بودربالة

كاهيتاه : السيد نور الدين بن بلقاسم بن عمارة ومسيو بونديتي

القابض العام : السيد رشيد العلام

كاهيتاه السيد الكراوي والسيد الحبيب العياري

الاعضاء

الفريد ايمون - هنري بونداف - مرتنيتي - عزوز حواس - الباجي المزع - كومبر - فرنشكوني - الحطاب بن رجب - الخياطي - شيخ المرسى - امين المعاش - الكماندة قادو - البير بوخزة - السيد النهدي

الامضاء الكاهية للكاتب العام نور الدين بن عمارة

مكاتبات الجهات

مساكن

وردت لنا رسائل عديدة تتضمن التشكي من سوء تصرف كاهية المكان واستبداده بالناس وارهاقه للخصوم الذين يقفون لديه سواء الطالب منهم او المطلوب لغاية يرمي اليها. ولقد حقق لنا الكثيرون من اصحاب الرسائل ان الكاهية يعمد في كثير من الاحيان الى خلق الخصومات حتى يمكن له الوصول الى تلك الغاية التي يرمي اليها

ومن الغريب ان يكون الرجل من هؤلاء مهذبا ووديعا كالحمل حتى اذا دخل الوظيف وشعر بالنفوذ داخلته الخيلاء، وانعكست تلك الصفات حتى ليصير صاحبها فظا غليظ القلب لا يرحم الضعيف والمسكين ولا ينصرف همه الا الحطام الدنيا وارهاق بني جنسه بينما يكون عدا رقيقا لكل مبرنط

عرفنا هذا في السيد احمد القطاري خليفة السواسي اليوم والوطني الملتهب حماسة من قبل - على حسب ما يبلغنا عنه اليوم من اهالي السواسي. وعرفناه مرة اخرى من هذه الرسائل التي اشرنا اليها طالعة هذا في السيد احمد بن رمضان خليفة مساكن اليوم والوطني الغيور عضو مجلس ادارة « صوت التونسي » عام ١٩٣١ - فهل الوظيف الاداري يمسخ صفات الانسان الى هذا الحد

في صفاقس

محاضرتان

تحت اشراف فرع الرابطة الادبية بصفاقس الاولى لشيخ الادباء الاستاذ محمد العربي الكبادي في الشاعر الصفاقسي - ابي الحسن علي الغراب - والثانية للاستاذ محمد الشاذلي النيفر رئيس الشبان المسلمين في الوزير - محمود بن عبد العزيز - والرابطة الادبية تحرض كافة الادباء والشباب على حضور هذا اليوم العظيم الذي سيقام مساء الاحد القادم ٢٠ صفر على الساعة الرابعة بعد الزوال بالمسرح البلدي

قابس

كنا نشرنا سابقا ما قامت به اللجنة الفرعية للاغاثة بقابس من المساعي المشكورة لجمع المال من المتبرعين وقد بلغنا اليوم ان اللجنة قررت احداث مطبخ شعبي لاطعام الجياع مع توزيع القوت على المعوزين بجهات عمل الاعراض وكلفت اللجنة بادارته وبالتوزيع الحازم الخير السيد محمد الحمروني نائب الاوقاف بقابس وبسبب احداث هذا المطبخ امكن اطعام ما يقارب من ٦٠٠ من الجياع وانقطع التسول في الطرقات وقد اظهر السيد محمد الحمروني غاية الحزم والنشاط في حسن ادارته المطبخ ومدكل محتاج بالقوت الكافي له ولافراد عائلته ولذلك فاننا نشكره على هذا الصنيع ونطلب منه التمادي على القيام بهاته الاعمال الخيرية وله من الله الاجر والثواب

مكاتبكم

البقاء لله

في الايام الاخيرة فجع زميلنا الفاضل الوطني الغيور الضحي السيد علي بن الحارث صاحب جريدة « فتى الساحل » الغراء بفقد اخيه المرحوم السيد سالم بن الحارث. تغمد الله الفقيد برحمته ورضوانه ورزق اخاه المحترم واهله وذويه جميل الصبر وجزيل الاجر

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري

مطبعة الارادة - تونس

الترشيد من طريق الحماية

والارتباط بالمعاهدات

ان مبدأ تقرير المصير كانت تتمخض به تلك النهضة العظيمة المترامية الاطراف التي تتوالى تياراتها القوية بين اطراف آسيا وافريقيا والمستعمَرون من الامم المعمورة بها هذه القارات كانوا على اختلاف عناصرهم يسيرون الى غاية واحدة مهما اختلفت الطرق وتباينت الاساليب ومنذ انتهت الحرب العظمى واعلن الدكتور ولسن هذا المبدأ لم يعد خفيا على احد الهدف الذي تسير اليه تلك النهضة والآخذون بخطامها من القادة والزعماء. فمبدأ حرية تقرير المصير وادارة الامم شؤونها بنفسها هي الغاية العليا التي يعمل الجميع للوصول اليها وهذا المبدأ لا يعلن عن رغبة تلك الامم في التحرر فقط بل ويعرب مع ذلك على استنكارها للخطط الاستعمارية التي امتلكت زمام شؤونها حينا من الدهر واستفظاعها للنتائج التي آل اليها الاستعمار في هيمنته على هذه الامم

ان اعلان هذا المبدأ ليس مما ترتاح اليه الدول الاستعمارية وليس من مصلحتها التي لها علاقة متينة بعظمتها المادية وقوتها الحربية ان يتغير نفوذها او يضعف سلطانها على هذه الامم فيضعف بذلك الاستثمار الذي هو الغرض الاولي والحقيقي من الاستيلاء والغزو الاستعماري وحرية المصير والاستقلال بادارة الشؤون لا يترك للاستعمار الحرية التامة التي يريدها لاجراء الاستثمار الذي امعن فيه منذ احقاب طويلة وكانت له على الامم المحكومة شر النتائج واوخم العواقب لذلك شرع في مصادمة تيارات تلك النهضة بالقوة والعنف الا ان المصادمة كلما اشتدت اتت بنقيض المقصود فلقد تطورت تلك النهضة بسببها وازداد القائمون بها ايمانا بنوايا المستعمرين نحوهم وانهم يريدون ابقاءهم تحت نير العبودية والاستثمار القاسي الى ما لا نهاية له وان يحولوا دون سلوك تلك الامم لمنهج التحرر والترشيد

ولقد ادركت الدول الاستعمارية بعد الحرب الكبرى اهمية المستعمرات لا بالنسبة للاستثمار الاستعماري فقط بل بالنسبة لتحقيق الانتصار والتغلب في الحروب من حيث التجنيد والتموين فاخذت تفكر في تكوين امبراطوريات استعمارية تربط البلاد المستعمرة بقاعدة الدولة الاستعمارية برباط وثيق ومن هنا نشأت عدة افكار استعمارية امبراطورية مختلفة الاوضاع والاساليب.

فهناك الوضع السوفياتي المعبر عنه باتحاد الجمهوريات السوفياتية وهو يقرر لكل جمهورية استقلالها الداخلي في دائرة النظام السوفياتي الذي هو الرابطة بين كافة الجمهوريات السوفياتية وهي وان كان لها حق التصرف في شؤونها الداخلية الا ان ذلك التصرف لا ينبغي ان يمتد الى التخلص من النظام العام الذي هو الرباط الوثيق بين جميع تلك الجمهوريات المتحدة وهذا النظام يجعل تلك الجمهوريات في وضعية سياسية متحدة وتحت قانون ونظام متحد

اما نظام الدومنيون الانقليزي فهو يخول لكل مستعمرة استقلالا داخليا واسع النطاق بحيث لها ان تختار لنفسها النظام الذي يمكنها ان تسير عليه وانما ترتبط مع مركز الامبراطورية بالمصلحة العليا واخصها مسألة الحرب والسلم ومع اتساع نطاق ذلك الاستقلال فانه لا يخرج تلك الممالك عن كونها مستعمرات انقليزية واملاك من ممتلكات بريطانيا تدين بالاخلاص والتبعية للتاج البريطاني حتى ان رؤساء حكوماتها يؤدون يمين الاخلاص للتاج البريطاني ويعتبرونه اقدس رباط يربط بين انكلتيرا وممتلكاتها

وبما ان نظام الدمنيون لا ينسحب الا على المستعمرات والبلاد التي هي ملك من املاك التاج البريطاني فقد بقيت مصر التي ليست لها هذه الصفة والتي هي بلاد مستقلة وقع احتلالها ووضعت عليها الحماية اثناء الحرب الكبرى وكذلك العراق وفلسطين وغيرها من البلاد التي شملها النفوذ البريطاني بعد الحرب وكانت مستقلة في وضعيتها السياسية والسلطة البريطانية وضعت عليها بموجب الانتداب لم تدخلها بريطانيا في عداد المستعمرات ولم تسحب عليها نظام الدومنيون لتباين الوضعية السياسية. ولقد امكننا ان نشاهد اخيرا ان البلاد التي تحررت من طريق الحماية والانتداب كان استقلالها من الجهة القانونية اكمل من التحرر المحدود الآني من طريق نظام الدومنيون على اتساعه فالمستعمرات البريطانية مرتبطة ببريطانيا ارتباط الملكية ومصر والعراق اصبحت مرتبطة بعد اعلان استقلالها بمعاهدات ترتبط بها الدول بعضها عادة دون ان يكون لذلك الارتباط تاثير على استقلالها وسيادتها القومية الا بقدر ما يفرضه تبادل المصلحة من تلك العهود

اما الاستعمار اللاتيني فان فكرة انشاء الامبراطورية قد اخذت تساوره في هذا العهد الاخير فايطاليا اثر غزوها الاخير لبلاد الحبشة قد جعلت منها نواة الامبراطورية الجديدة وفي نيتها ان تجعل طرابلس ايضا جزءا من هذه الامبراطورية والحبشة وطرابلس لم يكن لهما من الاوضاع السياسية في دائرة القانون ما يحفظ لهما كيانا خاصا فقد وقع احتلالهما والحاقهما بالمستعمرات الايطالية ولقد قرأنا اخيرا في صحف منطقة الحماية الاسبانية من المغرب ردودا حارة على تصريح بدر من احد رجال الجنرال فرانكو يتضمن عزم حكومة الثائرين على انشاء امبراطورية اسبانية يكون ذلك القسم من المغرب احد اجزائها على اسلوب يقع التصريح به فيما بعد فاحتج المغاربة على ذلك قائلين انهم يحرصون اشد الحرص على وضعية بلادهم السياسية ولا يسمحون بتغييرها تغييرا يصيرها جزءا امبراطوريا لحكومة اسبانيا المليّة فهم يريدون ان يقع ترشيدهم من طريق الحماية التي تعترف لهم بوجود مستقل وكيان ممتاز

اما في فرانسا فان دعاة الامبراطورية قد تخيروا لها فيما يخص شمال افريقيا طريقة القضاء على مظاهر القومية فيها ومزج هذه الاقوام في العنصر الفرنساوي الحاكم حتى تكون الاجزاء التي ستتركب منها متجانسة ويكون الارتباط بها متينا غير متفكك ولا متقلقل الا ان البلاد المتمتعة بنظام الحماية قد ابت عليها محافظتها على وضعيتها السياسية ان تسير ولو خطوة واحدة في هذا السبيل القاضي على شخصيتها والذي من شأنه ان يفقدها ما ابقته لها الحماية من معنى الاستقلال ومفهوم السير اليه وهي ترى ان خير مال تؤول اليه هو التحرر من طريق الحماية والارتباط بمعاهدات مثل المرتبطة بها مصر والعراق واذا لم يكن لها هذا فلا اقل من ان يبقى لها المركز الذي حفظته لها المعاهدات والوضعية السياسية التي هي استقلال مقيد بالحماية فهو خير من الحاق تنعدم به الشخصية ولو اسبغ علينا بعده ثوب الدومنيون الفضفاض الذي مهما اتسع لا يخرجنا عن صفة الممتلكات التي تتكون منها اجزاء الامبراطورية. حسب فكرة النائب برجري وحزبه التي لا نوافق عليها بحال وقد ردها الشعب التونسي على اصحابها منذ بضعة عشر عاما لما نادى بها الاستاذ حسن قلاتي حينئذ في جريدته «البرهان»

محي الدين القليبي

ملاحظات وتعليقات

لجنة الاوقاف

بلغنا ان اجتماع اللجنة المكلفة بالنظر في ايجاد علاج لحالة جمعية الاوقاف قررت في جلستها المنعقدة يوم ٢٧ افريل المنصرم اعطاء زياتين الجمعية بطريق المساقاة لعموم الناس. وكلفت لجنة فرعية من اعضائها بالنظر في كيفية تنفيذ هذا الحل.

وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية يوم السبت الماضي بادارة الاوقاف ونظرت في الموضوع مليا واستقر رأيها اخيرا على ان يقع البدء بتسليم القطع الصغيرة للمساقاة على سبيل التجربة حتى اذا نجحت هذه التجربة وقع تعميم المساقاة على القطع الكبير ايضا. وقررت ان يقع قلع الاصول القديمة وتحويل القطع المشتملة عليها الى ارض بيضاء تسوغ لزراعة الحبوب.

وبقطع النظر عما لنا في هذا القرار من متكلم. من حيث ان المقصود الاصلي منه وهو اراحة مالية الجمعية من مصاريف الحرث وغيرها. لا يحصل لان هذه المساقاة تقتضي موالاة المراقبة على المساقي للتحقق من قيامه بشروط المساقاة وذلك يقتضي من المصاريف ما يقارب المصاريف التي كانت تنفقها الجمعية عند ماكانت تباشر خدمة الزيتون بنفسها. وبقطع النظر عن ذلك كله فانا نلاحظ من جهة اخرى اننا نخشى ان تكون اشهارات هذه المساقاة عامة يدخلها التونسي وغير التونسي ونظرا لما سيحف بزءا من الشروط والضمانات فستكون النتيجة في الغالب حرمان التونسي وتمتع غير المسلم باستغلال اوقاف المسلمين. وبذلك يفتح باب آخر في وجه الاستعمار يصل منه الى الاستحواذ على البقية الباقية من ثروة الاوقاف وقد ارتنا الحوادث الماضية كيف يستطيع الاستعمار الانفراد باستغلال الاوقاف دون مقابل بل ربما استطاع من طريق المشاكل واقامة الدعاوي القضائية الحصول على الغرامات والتعويضات بما يدعيه ويستطيع اثباته من «الاضرار» التي تلحقه. واقرب مثل نضربه لذلك تصرف م. فانسان في ٢٤ الف اصل زيتون من احسن زياتين طبربة الاعوام الطويلة بدون مقابل البتة وعجز الجمعية امامه حتى اضطرتها السياسة الى معاوضتها له بدون اشهار مقابل ثمن بخس رغما من معارضة اهالي طبربة في ذلك معارضة شديدة ذهبت المجهودات فيها ادراج الرياح

يكفي ما مضى. ويجب الآن ان يخصص استغلال اوقاف المسلمين بالمسلمين. فاذا صح عزم الحكومة على اعطاء زياتين الاوقاف بالمساقاة فانه يجب ان ينص على تخصيص هذه المساقاة بالمسلمين. ان لم يكن تمشيا مع السياسة التي تضمنها خطاب م. فينو في مسالة الاستعمار الاهلي. فعلى الاقل تمشيا معما قرره امر افريل عام ١٩١٣ الخاص بانزال اراضي الاوقاف الخاصة بالقيمة لمستحقيها ونزلائها وهو الامر الذي تولدت عنه اوامر النزول فيما بعد

ويجب كذلك ان تعطى الزياتين مساقاة لمدة طويلة وان يعطى للمساقي الحق في شراء حصة الجمعية في النهاية بعد تقويمها قيمة مناسبة للوقت خشية ان تتضرر الاصول من عدم عناية «الخضار» الاجنبي بها عند جمع الغلة. ويجب ايضا ان يتمتع المساقي بسلفات مناسبة من اموال الجمعيات الاحتياطية او من اموال الميزانية العامة حتى يجد المدد الكافي لخدمة الزيتون خدمة صالحة ينتفع بها وتنتفع جمعية الاوقاف. وفيما اذا لم تتحقق هذه الامور فانا نحقق للحكومة ان الفكر العام التونسي لا يرضى عن هذا الحل الذي ارتأته اللجنة ابدا.

في جمعية الاوقاف

يفتخر السيد محمد سعد الله مدير الاوقاف بانه قد وجه همه الى الاقتصاد في ابواب المصاريف حتى استطاع ان ينقص عدد الموظفين الى حد كبير وذلك بعدم تعويض الموظفين الذين احيلوا على التقاعد. ولكننا نرى انه يقف الآن في موقف من يفعل الشيء ونقيضه في آن واحد. فهو من جهة يتمسك بالاقتصاد الى حد المساس بحقوق الضعفاء وارهاقهم ارهاقا شديدا لا لشيء الا لانهم ضعفاء. ومن جهة اخرى يتصرف تصرفات هي نهاية في التبذير او على الاصح نهاية في العبث باموال الاوقاف والسبب الوحيد في كل ذلك هو مراعاة الاقوياء لكونهم اقوياء وارضاء الحاشية والبطانة لانها تقوم على خدمة ركابه وتكافح عنه بالخصوص

ومن تصرفاته في الناحية الاولى انه عوض ان يراعي حالة العسر التي عليها خلاصة الجمعية الذين يتقاضون معلوما قدره ٣ في المائة عما يستخلصونه من الاكرية وغيرها. وقد ادى العسر العام الى قلة الاستخلاص والى نقص مداخيل هؤلاء الخلاصة تبعا لذلك حتى صار الواحد منهم لا يحصل على معلوم شهري معدله ٢٠٠ فرنك الا بجهد جهيد. عوض ان يراعي حضرته هذه الحالة الداعية للشفقة بهؤلاء الضعفاء الذين غالبهم آباء لعائلات كثيرة العدد ومن ذوي البيوتات الماجدة الذين اصابتهم نكبات الزمان. قرر اخيرا انهم لا يتقاضون في المستقبل معلوم الثلاثة في المائة على جميع المستخلص بل يجب ان يطرح منه ما هو راجع لغير الجمعية مثل معلوم الشؤون البلدية ونحوه وقرر في الوقت نفسه الزام هؤلاء الخلاصة بتوزيع بطاقات الاستدعاء والمكاتيب التي توجهها الجمعية للافراد وذلك بدون اي مقابل ولا سبب لذلك الا كون هؤلاء الخلاصة ضعفاء مساكين ليس الا.

ومن تصرفاته من الناحية الاخرى ان للجمعية بناية بنهج اسبانيا يسوغها موظف فرنسي الفت انظار المدير الى انها محتاجة للاصلاح فاسرع حضرة المدير الحازم المقتصد الى اجابة ملتمس الموظف الفرنسي وتكبدت الجمعية في هذا السبيل انفاق مبلغ ١٢٠ الف فرنك «فقط !!»

ومنها ما اشار اليه حضرة م.م. في مقاله الذي نشرناه في عدد مضى وهو تنقيح قانون الموظفين تنقيحا يسري مفعوله مدة ٦ اشهر فقط ثم يعود الى ما كان عليه بعد ان تتم ترقية المستكتبين المحظوظين الخادمين للركاب الى خطة منشي بعد ان برهنوا على عجزهم عن الحصول عليها من طريق المناظرة والمزاحمة الشريفة. ولا سبب لذلك الا ارضاء البطانة والحاشية حتى يتضاعف اجتهادها واخلاصها في خدمة ركاب حضرة المدير. بل ان المدير كلف احدهم برئاسة خمسة اقسام ذات اهمية كبرى في حياة الجمعية مثل قسم الاصلاح وفي وقت واحد مع ان الموظف المذكور يكاد يكون في حكم الامي بصورة تامة. وقد كان هذا التكليف بصورة فعلية خفية لا رسمية ظاهرية والسبب فيه ان للمدير ثقة كبيرة فيه ويعده من اخلص رجال حزبه. ويكفي ذلك في نظر المدير ليحمله على رقاب الموظفين.

انا نظن ان مثل هذه التصرفات ليست مما تدعو الى الافتخار او تصديق السامعين فهل يرجع السيد محمد سعد الله الى جادة الصواب وينصف الضعفاء ولا يحابي احدا امام مصلحة الوقف نتمنى ان نرى منه ذلك فنكون له من الشاكرين.

اضراب الجامع الاعظم

لقد دلت الحكومة بسكوتها الطويل عن الاهتمام بمشكلة الاضراب الزيتوني وعن صرف العناية اللازمة للبحث عن اوجه حل مناسبة لهذه المشكلة التي طال عليها الامد واحدثت قلقا فكريا عظيما في البلاد - نقول لقد دلت الحكومة بهذا السكوت على انها لا تعير كبير اهتمام للمشاكل التونسية الخاصة الا اذا مازجتها المصالح الفرنسية او اذا عارضتها

ويدل لذلك ايضا سكوتها عن اموال الشواشية المحجوزة في طرابلس منذ عهد العقوبات الاقتصادية التي حاقت بايطاليا بعد قرار جمعية الامم الذي قابلته ايطاليا بتحجير اخراج الاموال من ترابها. فبالرغم من تعالي اصوات التذمر والشكوى من قبل جماعات الشواشية وغيرها من الهيئات فان الحكومة لم تعر المسالة ادنى اهتمام. ولو كانت الاموال المحجوزة فرنسية لقضي الامر واطلق سراحها منذ زمن بعيد.

وانا لنؤكد للحكومة ان التونسيين اذا اقبلوا منها هذا التهاون في مسالة الاموال فانهم لا يمكن ان يقبلوه في مسالة لها مساس بشعورهم الديني وكليتهم الدينية التي تلقب بكعبة الشمال الافريقي.

ان شيخ الجامع الاعظم رجل اخلص كل الاخلاص لمأموريته ولكنه يلاقي الحرب الخفية المنظمة من جهة خصومه سواء في دوائر الحكومة او خارجها ولو لقي من الاعانة الحكومية والتاييد الرسمي ما لقيه سلفه لما وصل الامر في الجامع الاعظم الى ما وصل اليه اليوم. ولقد ابينا قبل اليوم ان نطرق هذا الموضوع لانا نرى ان موقف صحفنا قد زاد الحالة تعكرا فاردنا ان لا نشارك في هذه الخطيئة رغم استغراب الكثيرين لسكوتنا. خصوصا ونحن نتحقق ان الحكومة تعلم حقيقة الحالة وتعلم الايدي المحركة للفتنة النائمة وتعلم ان التلامذة مظلومون ومهضومو الجانب وان مطالبهم الاصلية عادلة. ولكن ظلامتهم هذه وقد وقع استغلالها استغلالا قبيحا وغرر بهم وهم حسنو النية. والذي غرر بهم هو الذي يستفيد من دوام الاضراب واستمرار حالة القلق الفكري في البلاد من اصحاب الافكار الرجعية والاغراض الشخصية.

لذلك فاننا باسم التونسيين نرفع لمولانا المعظم ابقاه الله ان يحيط قضية الجامع المهجور (بعد ان كان المعمور) بعنايته السامية وان يتعطف على ابنائه الطلبة ويأمر بانصافهم واستجابة طلباتهم العادلة فان حماه هو الملجأ الوحيد الذي تلجأ اليه الامة في الملمات وفقه الله وايده بروح منه.

الثلث الاستعماري

ورد في الانباء الاخيرة من الجزائر ان حكومة الواجهة الشعبية اصدرت قانونا يقتضي ارجاع الثلث الاستعماري الذي يتقاضاه الموظفون الفرنسيون زائدا على المرتب زيادة تنخرم بها القاعدة الاشتراكية التي تنادي بالمساواة في الاجر اذا استوى العمل. وتهدم بها اهم مبادئها الانسانية من عدم التفرقة بين الاجناس والاديان واعتبار الناس سواسية امام القانون.

وقد اظهر الاشتراكيون في المستعمرات وبلاد الحماية انهم لا يبالون بهذه المبادئ في سبيل التمسك بالثلث الاستعماري القائم على مبدأ التفوق العنصري واصروا على ان يتقاضوه كاملا. بل اقاموا القيامة على حكومة رجال اليمين لما انقصته الى ٢٥ في المائة وما زالوا يحاربونها بمختلف الوسائل حتى زحزحوها عن موقفها وصيرته ٢٨ في المائة. وما ان تولى حزبهم الحكم في فرنسا حتى حملوا حكومتهم على ارجاعه الى ما كان عليه اي ٣٣ في المائة. وما وقع في الجزائر اليوم سوف يقع هنا غدا.

وبمثل هذه التصرفات يبرهن الاشتراكيون على ان احزاب اليمين تكون في بعض الاحيان اشد رافة بنا من احزاب اليسار. ويبرهنون لنا ايضا على ان اللون السياسي مهما اشتد احمراره فانه يتناسى المبادئ اذا ذكر الدرهم والدينار والمصالح الخاصة.

الاعتراف بالفضل عند المتفوقين

منذ مدة اشارت جريدة «الديبش تونيزيان» لترفع الماسوف عليه م. منصرون وما كان من رفضه للعرض الذي عرضه عليه المقيم السابق م. بيروتون من تخصيص اعانة سنوية له نظرا لسوء حالته المالية.

وقد كان تعرض «الديبش» لهذا الموضوع مصحوبا بالتبجح وادعاء ان الموظفين الفرنسيين على جانب عظيم من النزاهة والعفة وانهم يخرجون من الوظيف السامي في حالة فقر لا يخطر ببالهم الانتفاع الشخصي اثناء تسيطرهم

وعلى اثر وفاة م. منصرون اخيرا عادت الجريدة المذكورة الى الموضوع واخبرت قراءها ان م. انطوان قوديان ينوي ان يقدم للحكومة اقتراحا مفاده تخصيص اعانة كافية من الـ[illegible] التونسية لارملة الفقيد وابنائه اعترافا بما اسداه من فضل للبلاد اثناء توليه زمام امورها

ونحن مع احترامنا لذكرى الاموات وبدون ان نساير جريدة «الديبش» فيما تقول او ان نقول لها ماكل موظف فرنسي هو على شاكلة م. منصرون - نريد ان نعلن هنا ان الاعتراف بالفضل لا يقوم بثمن بخس دراهم معدودة بل يرجع الى التقدير المعنوي واجلال ذكرى صاحب الفضل. على ان الرجل قضى حقبة من حياته في هذه البلاد بصفته موظفا فرنسيا واذا كان قد اسدى اي معروف فقد كان قبل كل شيء يخدم بلاده ويقوم بواجبه نحو وطنه. ثم دعاه هذا الواجب لمبارحة البلاد التونسية والقيام على خدمة مصالح بلاده في الدانمارك وفي بلاده نفسها واخيرا لبى داعي ربه وهو موظف فرنسي متقاعد فلماذا يتناسى ابناء وطنه مطالبة حكومة بلادهم بمكافاته وتقرير اعانة لعائلته اعترافا بفضله على بلاده وبما اسداه لوطنه من الخدمات الجليلة لانه كان يراعي مصالح وطنه قبل كل شيء. نعم لماذا يتناسون ذلك. وعوض ان يتجهوا لميزانية بلادهم يتجهون لميزانية هذه البلاد الضعيفة التي اشفق عليها الفقيد من قبل فرفض عرض خلفه م. بيروتون

ان احترام الرغبة التي ابداها الفقيد في حياته في اظهار مزيد الشفقة على حالة البلاد التونسية المسكينة توجب الامتناع عن التقدم بمثل هذا الاقتراح وتوجب على الحكومة مقابلته بالرفض اذا ما تقدم لها به صاحبه الذي كان الاجدر به ان يدعو الى فتح اكتتاب لاقامة تمثال له. على ان هذه البلاد قد بارحها مقيمون آخرون ولم يفكر احد يوما ما ان يقترح على حكومتها مثل هذا الاقتراح. فما الداعي لخرق هذه العادة اليوم في مثل هذا الوقت العسير خصوصا وانا نظن ان جراية التقاعد التي تنالها عائلة الفقيد من الحكومة الفرنسية هي جراية مناسبة اذ لا يعقل ان تقرر حكومة محترمة جراية تقاعد لموظف عال هي دون الكفاية اللائقة بمنصبه وبمنزلته في المجتمع

ايها السادة اذكروا في مثل هذه المواطن المجاعة الضاربة اطنابها في البلاد واعملوا على محاربتها. ذلك خير لكم وابقى على سمعة بلادكم لو كنتم تعقلون

كيف ذهبت ثروة الاوقاف العامة

(بقية المقال الافتتاحي)

وطالب الجمعية بغرامات وتعويضات بدعوى ان الهنشير عرضة لطغيان المياه وانها قد طغت على المزروعات وافسدتها ...!!

وازاء هذا الامتناع رفعت الجمعية ضده دعوى طالبة دفع ثمن المعاوضة فرفع هو عليها دعوى الغرامة والتعويض بمبلغ فادح. وطال امر النزاع ووصل الى دوره الاخير في التعقيب واخيرا صدر الحكم لفائدة الجمعية وبرفض طلبات المعمر. وهنا بادرت الجمعية باتخاذ اجراءات التنفيذ. ولكن المعمر فزع في هذه المرة الى السفارة العامة فبادرت هذه لنصرته وكاتبت الكتابة العامة تعلن استياءها من محاولة الجمعية التنفيذ على رجل من اعيان المعمرين مما يعد في عرف ذلك العهد ماسا بكرامة الاستعمار الفرنسي وبسمعة كبار المعمرين. وطلبت من الكتابة العامة ان تبحث مع ادارة الجمعية عن حل مناسب للمشكل. وفي الحين بادرت الكتابة العامة الى المخابرة مع الجمعية والزمتها الزاما باجراء صلح مع المعمر المذكور - حتى تصان هيبة الاستعمار - وفعلا تم الصلح على ان يدفع المعمر مبلغ الثمن الاصلي فقط واسقطت عنه جميع المصاريف والتعويضات التي صدر بها حكم محكمة التعقيب.

وكانت المعاوضات تجري على هذا المنوال تقريبا. حتى خرجت الجمعية من ثروتها بثمن لا يكاد يتجاوز معلوم كراء اعوام قليلة وأسيء التصرف بعد ذلك في اموال معاوضات الاوقاف الخاصة حتى بلغ ما اخذ لحد اليوم نيف وعشرون مليونا من الفرنكات. اتت عليها ادارة الاوقاف على ما يقال بدون موافقة من الجهات المختصة. اللهم الا اذن وزيري يرجع الى عام ١٩١١ يرخص للجمعية الاقتراض من اموال المعاوضات الى حد لا يتجاوز مبلغ مائة الف فرنك فقط فاعتمدت الجمعية على هذه الرخصة ووصلت في الاقتراض الى حد يقرب من ٢٤ مليونا من الفرنكات

وهناك نوع آخر من تصرفات الحكومة نحو ثروة الجمعية العقارية نود ان نعطي منه عينة لقرائنا الكرام فيما وقع في مسالة هنشير الانصارين. فقد قررت الحكومة انشاء مدرسة فلاحية لتعليم اصول الفلاحة العصرية لابناء الاهالي فانشات مدرسة الانصارين في الهنشير المعروف بهذا الاسم الكائن بخلافة طبربة. وقد اخذت هذا الهنشير من جمعية الاوقاف مقابل قيمة منخفضة جدا روعي في تعيينها اشراك الجمعية في اعانة المشروع. ولما تقرر ابطال المدرسة المذكورة بعد ان ظهر عدم ملائمة مناخها لصحة التلامذة بسبب تفشي الحمى في تلك المنطقة التي تكثر فيها المستنقعات عرضت ادارة الفلاحة على الجمعية ان تسترجع الهنشير فقبلت الجمعية هذا العرض وفهمت انه يجب عليها ارجاع القيمة التي اخذتها ولكن ادارة الفلاحة رفضت الارجاع على قاعدة هذه القيمة وطلبت اجراء تقويم جديد تعين فيه قيمة الهنشير الحقيقية وتاسقط داخل القيمة السابقة من اعتبار الاعانة والمساهمة في المشروع. وهكذا وقع الخلاف بين الطرفين وبقي الهنشير على ملك ادارة الفلاحة. ولم يمنع هذا الكتابة العامة من ان تامر الجمعية باعطاء هنشير آخر بسمنجة لادارة الفلاحة وهو الذي انتصبت فيه مدرسة سيدي الناصر الفلاحية

وهناك نوع آخر من العبث باموال الاوقاف لارضاء رغبات السادة: كان هنشير الهوارب على ملك المدرسة الصادقية. ولما جاءت اوامر النزول قام نزلاؤه بدعوى النزول ومكنهم القسم العقاري من حق الانزال. ولكن ادارة المدرسة الصادقية تعذر عليها استخلاص اي صانتيم واحد من اولئك النزلاء الكثيري العدد فتضايق من ذلك م. ميرا مدير المدرسة السابق وفكر فراى ان احسن حل يخرج ادارته من هذا المأزق الحرج الذي وقعت فيه هو ان تحيل ادارته هذا الانزال للجمعية مقابل ان تاخذ منها بعض املاكها في العاصمة بدعوى ان الجمعية لها نائب في القيروان يمكنه استخلاص معلوم الانزال من النزلاء بينما ادارة الصادقية ليس لها اي نائب هناك. وفعلا اجبرت الجمعية على قبول هذا الاستبدال واعطت للصادقية احسن ما عندها من الاملاك في الحاضرة. ثم قاست من بعد ذلك الشدائد مع نزلاء هنشير الهوارب ولا تزال تقاسي الى الآن ولم تاخذ منهم اي صانتيم واحد بل انها لم تستطع اتمام عقود الانزال الى الآن وهم مع ذلك يتصرفون في الهنشير تصرف المالك في ملكه بينما فازت ادارة الصادقية بما فازت به من غنيمة باردة

هذه امثلة من التصرفات التي كانت تعبث بثروة الجمعية حتى وقفت الآن على حافة هاوية لا قرار لها. ومنها يعلم الراي العام مسئولية الحكومة التي تتهرب اليوم من تحملها وتتذرع الى ذلك بمختلف الوسائل. وانا لنستغرب كل الاستغراب كيف تجد من بين التونسيين من يقدم لها مساعدته على ذلك لقاء ابتسامة ينالها من موظف عال او لقاء قضاء مصلحة خاصة. واذا كان صحيحا ما بلغنا من اخبار اللجنة التي تجتمع هذه الايام مرة بسراية المملكة ومرة بادارة الجمعية في تكتم وحذر فانا نطلب من الراي العام ان ينتبه لما يراد بهذه المؤسسة الاسلامية التي يريدون اخراجها من البقية الباقية من ثروتها تحت ستار الاخذ بيدها وانتشالها من كبوتها التي اوقعوها فيها بايديهم وايدي بعض المسلمين مع الاسف.

محمد المنصف المنستيري

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياش عدد ٤

بتونس

حول معرض باريز

لا يشك احد في ان الذي يجب ان يستفيد اولا من معرض فرانسا هو فرنسا نفسها والبلاد المرتبطة بها وكنا نظن ان مراعاة حالة البلاد التونسية وازمتها الصناعية ستكون محل اهتمام ولاة الامور هنا بحيث يمنحونها العناية الكافية والمساعدة اللازمة لتستفيد باكثر ما تسمح به اوجه الاستفادة الا ان نظام السوق الرسمي قد جعل الاستفادة بالنسبة للصناع محدودة جدا ومقدرة على مقياس الحالة بتونس لا على مقياس الحالة بفرنسا على ان هناك بعض الاجرآت التي عومل بها بعض حذاق ومهرة الصناعة اليدوية التونسية جعلت الفكر يتألم لها لانها مصادمة للذهنية التونسية وللنبوغ.

فقد تقدم احد صناع سبك الفضة وصنع التحف منها الى المناظرة فاحرز على قصب السبق فيها وكان المبرز في الميدان ووقع تكليفه بصنع اشياء على سبيل المثال فاتم صنعها على ابدع اسلوب وابهى دقة ثم طلب منه صنع غيرها فاحضرها فحازت الرضى والقبول وما كان اشد دهشة هذا الصانع الماهر عند ما قيل له ان الادارة ستشتري منه ما صنعه بالنزر الذي يبيع به عادة للتجار ثم تبيعها هي لحسابها بما تريد وزادت على ذلك بان اعلمته بانه يجب ان يسافر على الباخرة في احط درجاتها وان يصحب معه فراشه وانها ستقدر له مبلغ ثلاثين فرنكا في اليوم اجرة له على عمله الذي تبيع هي نتاجه. واذا كان مثل هذا الصانع الحاذق الذي هو مفخرة تونس في صناعته يقدر له مثل هذا الاجر الزهيد الذي لا يكفي في فرنسا لتناول القهوة فضلا عن غيرها من اللوازم المرتفعة الثمن الآن

فهل هذا لانه تونسي وهل لو كان من جنسية اخرى يعامل مثل هذه المعاملة الجارحة

انا نلفت نظر اولي الامر لهذه الاجرآت الشاذة ونود ان يقع افساح المجال للنبوغ التونسي وللصناعة التونسية لتاخذ حظها ومكانتها وتستفيد من هذا المعرض كما يجب

ذكرى ابي النهضة التونسية البشير صفر

مضى اليوم على وفاة ابي النهضة الوطنية المصلح الكبير البشير صفر عشرون عاما وقد اعتزم معهد ابن خلدون الذي هو حسنة من حسناته على اقامة مهرجان عظيم يوم الجمعة واحد وعشرين ماي الجاري احياء لذكراه واذا علمنا ان البشير صفر اول صحافي في هاته الديار فهو من مؤسسي الحاضرة ومن محرريها واذا علمنا ان له اليد البيضاء في تاسيس الجمعية الخلدونية واذا علمنا ان له اليد الطولى في تاسيس جمعية قدماء الصادقية والناصرية والآداب فهو اب الصحافة والجمعيات معا واذا علمنا انه اول من سعى في اقرار الاهالي بالارض ونفذه فعلا بسبب وسيدي عيش فهو اول داعية للاصلاح واول كاتب واول خطيب وما النهضة الحالية الا من بذوره وعليه فواجب ابنائه الروحيين زعماء النهضة في انحاء القطر ومن واجب الصحافة والجمعيات ان تشارك في هذا الحفل حتى تبرهن ان تونس تقدر قيمة عظمائها وتعترف بالفضل لاهل الفضل.

رئيس الخلدونية عبد الرحمان الكعاك

مولود مبارك

في نبأ ورد لنا من زغوان ان الفاضل الوطني الغيور الحر السيد احمد بن منصور امين مال الشعبة الدستورية هناك رزقه الله مولودا مباركا سماه خالدا. جعله الله من الذرية الصالحة العاملة لخير الوطن

وبهذه المناسبة فانا نقدم تهانينا لوالده الفاضل ونتمنى للمولود حياة طيبة سعيدة

نقابة الكهربائيين المحترفين للايالة التونسية في صدد التكوين

ان اللجنة التحضيرية لنقابة الكهربائيين المحترفين للايالة التونسية تدعو سائر الكهربائيين التونسيين للحضور للجلسة التي ستنعقد يوم الاربعاء الخامس من مايه سنة ١٩٣٧ على الساعة السابعة بعد الزوال بنادي النقابة التونسية لسائقي السيارات الكائن بنهج باب سويقة عدد ١٨٧ والذي تكرم به علينا رفقاؤنا سائقو السيارات

المسائل التي سيقع النظر فيها

انتخاب الهيأة الموقتة

تؤخذ جميع الارشادات من السادة الهادي رضوان شارع باب الجديد عدد ٢٩ حمده بن منصور نهج سيدي بن عروس عدد ٢٠

محمد الصالح اللوباردي بطحاء الحلفاوين وبمحل المقاولة الكهربائية التونسية بشارع باب البنات عدد ٧ بتونس تليفون رقم ٤٣-٥٥ وهو النادي الوقتي لنقابة الكهربائيين المحترفين بالايالة التونسية حيث يوجد من يعطي الارشادات من الساعة السابعة الى الساعة الثامنة بعد الزوال

بالنيابة عن اللجنة التحضيرية لنقابة الكهربائيين المحترفين للايالة التونسية

الكاتب العام - الصادق الصفار

هو الباقي

في صبيحة يوم السبت الماضي احتفل بتشييع جنازة البرة الخيرة الاصيلة الجليلة كريمة المرحوم امير الامراء السيد اسماعيل السني احد كبار رجال الحاشية الملكية والدولة التونسية في عهد الاستقلال.

وقد وضعت الفقيدة الكريمة في مقرها الاخير بضريح سيدي بوريقه في بلدة المرسى بعد ان احتفل بتشييع جنازتها بلدتي المرسى والكرم احتفالا مهيبا حضره كثير من امراء العائلة الحسينية الفخيمة والوجهاء والاعيان وكلهم يذكر مبراتها وحياتها المفعمة بفعل الخير واغاثة ذوي الحاجة والذين مسهم الضر. وسيبقى المسجد الجامع بالكرم شاهدا حيا يذكر مسلمي تلك البلدة بالترحم عليها وطلب الغفران والرضوان لها.

تغمدها الله برحمته الواسعة وفضله العميم ورزق اهلها وذويها نعمة الصبر وعظيم الاجر خصوصا ابن اختها المرفع شانه الامير سيدي المنصف باي وابن اخيها السيد البشير السني واصهارها النبلاء السادة محمود خزندار والشاذلي خزندار امير الشعراء وصالح حيدر ونسال الله ان يجعلها خاتمة المصائب وآخر الملمات.